ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

ديوان الوقف الشيعي
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد
الرابع والعشرون
المجلد الثالث
ربيع الأول ١٤٤٨ هـ
أيلول - ٢٠٢٦ م

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

أعضاء هيئة التحرير

ت	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ.م أمجد زين العابدين طعمة	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٢	أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله	تأريخ إفريقيا	جامعة الموصل	العراق
٣	أ.د. نوار جليل هاشم	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٤	أ.د. محمد محمار جي	تاريخ إفريقيا	الجامعة الإسلامية بمنيسوتا	الولايات المتحدة
٥	أ.د. عبد الله الفيكي البشير	تاريخ إفريقيا	جامعة الخرطوم	السودان
٦	أ.د. أحمد عبد الدايم محمد	تاريخ إفريقيا	جامعة القاهرة	مصر
٧	د. ياسر محمد العبيد	الاقتصاد الإفريقي	جامعة إفريقيا العلمية	السودان
٨	د. أبو بكر فضل محمد	باحث في الدراسات الإفريقية	مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر	السودان
٩	أ.م.د. إبراهيم برمة أحمد	الحضارة الإسلامية	جامعة الملك فيصل	تشاد
١٠	أ.م.د. سايو بابا دينى	دراسات إفريقية	جامعة الهدى	بوركينا فاسو
١١	أ.م.د. سعيد ناسرى برونغوا	الحضارة الإسلامية	جامعة الزيتونة	تونس
١٢	أ.م.د. نافع جميل خلف الهلال	العقيدة والفكر الإسلامي	جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية	العراق
١٣	د.عبدالوهاب الطيب بشير	علوم سياسية	مركز البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة إفريقيا	السودان
١٤	أ.م. عماد الدين حسين بحر الدين	الدراسات الاستراتيجية	الزعيم الأزهري/ معهد البحوث والدراسات السودانية والدولية	السودان

المجلد الثالث
العدد الرابع والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ربيع الأول ١٤٤٨هـ
أيلول ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 24

Journal of African Studies

Rabi al-Awwal 1448
September . 2026

المحتويات

التطورات السياسية والاقتصادية في جيبوتي ١٩٩٩-٢٠١٦	خلف عبيد حمود	٢٥
الجرائم العابرة للحدود وأثرها على الأمن القومي السوداني ـ دراسة حالة الحدود السودانية الليبية	الطيب حسين عمر إشيقر	٦٩
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جنوب إفريقيا: دراسة في التفاعل بين البعد الداخلي والخارجي في صنع القرار الأمريكي	رضوان حسن علي	١٠٣
العادات الإفريقية وموروثها الروحي والديني قبل الإسلام وبعده دراسة تحليلية في التحول الثقافي والديني	ثاني عبد الله أحمد	١٣٣
علاقات دولتي السودان وجنوب السودان دراسة في عناصر النزاع ومسارات التكامل	السر خليل عبد الله عبد الرافع	١٥٧

المجلد الثالث
العدد الرابع والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ربيع الأول ١٤٤٨هـ
أيلول ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 24

Journal of African Studies

Rabi al-Awwal 1448
September . 2026

تغيير المناخ كعامل محفز للصراعات الجيوسياسية: دراسة حالة دول الساحل الإفريقي	شيماء حسن علي	١٩٥
جغرافية بوروندي وطبيعة نظامها الاجتماعي والسياسي حتى عام ١٩١٦	أسعد باسم محمد العارضي	٢٣٥
رتبة المصدر السوداني في سلّم مصادر تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء: المزايا والمآخذ	إبراجوف	٢٨٩
شخصية العدد: بول كاغامي (Paul Kagame)	علي جليل جاسم	٣١٧
عرض كتاب: موجز تاريخ نيجيريا المعاصر (١٩٦٠ – ٢٠٢٣)	بسام رضا محمد	٣٢٥

الجرائم العابرة للحدود وأثرها على الأمن القومي السوداني ـ دراسة حالة الحدود السودانية الليبية

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

الجرائم العابرة للحدود وأثرها على الأمن القومي السوداني ـ دراسة حالة الحدود السودانية الليبية

د. الطيب حسين عمر إشيقر

جامعة الفاشر كلية الشريعة والقانون ـ السودان ـ جامعة بلاغراي للعلوم الحديثة، كلية العلوم الإنسانية برنامج القانون ـ بنغازي.

altayebshegir2025@gmail.com

تاريخ الاستلام:

٢٥/ ٧/ ٢٠٢٦

تاريخ القبول:

٣٠/ ٧/ ٢٠٢٦

تاريخ النشر:

١/ ٩/ ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:

الجرائم العابرة للحدود؛ الأمن القومي؛ السودان؛ ليبيا؛ ضبط الحدود؛ الاتجار بالبشر؛ التهريب.

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة موضوع الجرائم العابرة للحدود وأثرها على الأمن القومي السوداني من خلال دراسة حالة الحدود السودانية – الليبية. وتهدف إلى التعريف بمفهوم هذه الجرائم وصورها المنتشرة، وتحليل انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الأمن القومي، مع إبراز التحديات التي تواجه السودان في مكافحتها.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، بالاستناد إلى مصادر مكتوبة ورسمية وتقارير دولية.

وتوصلت إلى أن الانفلات الأمني في ليبيا ساهم في تفاقم التهريب والاتجار عبر الحدود، وأن ضعف الإجراءات السودانية أتاح المجال لتنامي هذه الأنشطة.

وأوصت الدراسة بتعزيز التشريعات، وتطوير القدرات الأمنية والتقنية، وتفعيل التعاون الإقليمي والدولي للحد من الظاهرة.

المجلد الثالث العدد (٢٤)

شهر ربيع الأول – ١٤٤٨هـ

أيلول ٢٠٢٦م

Transnational Crimes and Their Impact on Sudanese National Security - A Case Study of the Sudanese-Libyan Border

Dr. Al-Tayeb Hussein Omar Eshegir
Al-Flasher University, Faculty of Sharia and Law - Sudan
University of Balagrae for Modern Sciences, Faculty of Humanities, Law Program - Benghazi
altayebshegir2025@gmail.com

Received: 25/7/2026
Accepted: 30/7/2026
Published: 1/9/2026

Keywords:
Transnational crimes; National security; Sudan; Libya; Border control; Human trafficking; Smuggling; Illegal migration.

Journal of African Studies
volume (3)
Issue (24)
Rabi al-Awwal 1448

Absrract

This study addresses *transnational crimes and their impact on Sudanese national security*, focusing on the Sudan–Libya border. It aims to define the concept and forms of these crimes, analyze their direct and indirect implications for national security, and highlight the challenges facing Sudan in combating them. The research employed a descriptive-analytical approach and a case study method, drawing on academic works, official documents, and international reports. Findings show that insecurity in Libya has intensified smuggling and trafficking across the border, while weak Sudanese measures have allowed these crimes to grow. The study recommends strengthening national legislation, enhancing security and technical capacities, and activating regional and international cooperation to curb the phenomenon.

المقدمة:

تُعدّ الجرائم العابرة للحدود من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الدول المعاصرة، نظراً لما تخلّفه من آثار مباشرة وغير مباشرة على استقرار المجتمعات وأمنها القومي.(Global Organized Crime Index, 2021.؛ENACT Africa, 2021)

ويأتي السودان في مقدمة الدول التي تتأثر بهذه الظاهرة بحكم موقعه الجغرافي وحدوده الممتدة مع دول تعاني من أوضاع سياسية وأمنية هشة، وفي مقدمتها دولة ليبيا التي شهدت منذ عام (٢٠١١م)، حالة من الفوضى والاضطراب السياسي والأمني انعكست بصورة واضحة على محيطها الإقليمي. (Maghrebi 2024, Chatham House, 2025).

تتمثل أبرز صور هذه الجرائم في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتهريب الأسلحة والمخدرات، إضافة إلى نشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، وهي أنشطة تهدد بشكل مباشر الأمن القومي السوداني بمختلف أبعاده (ENACT Africa 2021 The Conflict Archives 2019, OC Index, 2021).

ومن هنا تبرز أهمية دراسة حالة الحدود السودانية – الليبية كمدخل لفهم طبيعة هذه الظاهرة وأثرها على استقرار السودان وأمنه القومي. فهذه الحدود تُعد من أكثر المناطق هشاشة من الناحية الأمنية، نظراً لطبيعتها الجغرافية الوعرة الممتدة عبر مساحات صحراوية شاسعة، وصعوبة مراقبتها من قبل الأجهزة الرسمية. كما أن ضعف التنمية في المناطق الحدودية وغياب الخدمات الأساسية يسهم في تعزيز فرص تمدد الأنشطة غير المشروعة، وخلق بيئة خصبة لتنامي شبكات الجريمة المنظمة.

وإلى جانب ذلك، فإن التداخل الاجتماعي والقبلي بين سكان جانبي الحدود يُعقّد مهمة ضبطها ويجعلها عرضة للاستغلال من قبل المهربين والجماعات المسلحة (CMI, 2022, Chatham House, 2025).

ومن ثم فإن دراسة هذه الحالة لا تقتصر على بعدها الأمني فحسب، بل تمتد

لتشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية، تجعلها مفتاحاً لفهم الكثير من التحديات التي تواجه الدولة السودانية في سعيها لحماية أمنها القومي وصون سيادتها.

أولاً: إشكالية البحث

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية مفادها:

إلى أي مدى تؤثر الجرائم العابرة للحدود عبر المنطقة الحدودية السودانية – الليبية على الأمن القومي السوداني بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

١. ما طبيعة وأنماط الجرائم العابرة للحدود المنتشرة في المنطقة الحدودية بين السودان وليبيا؟

٢. ما العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تفاقم هذه الجرائم، خاصة بعد عام ٢٠١١م؟

٣. كيف تنعكس هذه الجرائم على أبعاد الأمن القومي السوداني المختلفة؟

٤. ما مدى فعالية الجهود الوطنية والإقليمية في الحد من هذه الظاهرة؟

٥. ما الآليات المقترحة لتعزيز قدرة الدولة السودانية على إدارة حدودها الغربية ومواجهة التهديدات المرتبطة بها؟

وبهذا تتأسس الإشكالية على علاقة سببية مفترضة بين هشاشة البيئة الحدودية من جهة، وتراجع مؤشرات الأمن القومي السوداني من جهة أخرى.

ثانياً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل مفهوم الجرائم العابرة للحدود وخصائصها في ضوء الأدبيات

القانونية والأمنية المعاصرة.

٢. رصد أنماط الجرائم المنتشرة عبر الحدود السودانية – الليبية خلال الفترة (2010 - 2023).

٣. تفسير العلاقة بين تصاعد هذه الجرائم والانفلات الأمني في ليبيا بعد عام ٢٠١١م.

٤. تقييم تأثير هذه الجرائم على أبعاد الأمن القومي السوداني.

٥. تقويم الجهود التشريعية والأمنية والدبلوماسية التي بذلتها الدولة السودانية.

٦. تقديم توصيات استراتيجية متكاملة لتعزيز الأمن القومي في المنطقة الحدودية.

ترتبط هذه الأهداف مباشرة بالإشكالية المطروحة، وتسعى إلى اختبار الفرضيات المقترحة والوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق.

ثالثاً: أهمية البحث

تتجلى أهمية الدراسة في المحاور الآتية:

١. الأهمية العلمية

* الإسهام في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الجريمة المنظمة والأمن القومي.

* تقديم دراسة تطبيقية لحالة الحدود السودانية – الليبية في سياق إقليمي مضطرب.

٢. الأهمية العملية

* توفير تحليل يمكن أن يستفيد منه صناع القرار في صياغة سياسات أمنية وتشريعية أكثر فاعلية.

٣. الأهمية الاستراتيجية

* دعم الجهود الرامية إلى تطوير إدارة الحدود وتعزيز التعاون الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء.

٤. الأهمية القانونية

* إبراز الحاجة إلى تحديث التشريعات الوطنية بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو ٢٠٠٠م).

رابعاً: فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية التي سيتم اختبارها ميدانياً وتحليلياً:

١. توجد علاقة طردية بين تصاعد الجرائم العابرة للحدود في المنطقة السودانية – الليبية وتراجع مؤشرات الأمن القومي السوداني.

٢. أسهم الانفلات الأمني في ليبيا بعد عام ٢٠١١م في تعزيز أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

٣. تلعب العوامل الجغرافية (الامتداد الصحراوي)، والاجتماعية (الامتداد القبلي)، والاقتصادية (الهشاشة التنموية)، دوراً رئيسياً في تسهيل هذه الجرائم.

٤. الجهود الوطنية السودانية، رغم أهميتها، ما تزال غير كافية بسبب ضعف الإمكانات التقنية وتعقّد البيئة الإقليمية.

٥. يمكن الحد من تأثير هذه الجرائم عبر تبني مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والتعاون الإقليمي.

وتنسجم هذه الفرضيات مع الإشكالية المطروحة، حيث تسعى الدراسة إلى التحقق من مدى صحة العلاقة بين الجريمة المنظمة وضعف الأمن القومي.

خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على مجموعة من المناهج المتكاملة لضمان التحليل العلمي الدقيق:

١. المنهج الوصفي التحليلي

لوصف ظاهرة الجرائم العابرة للحدود، وتحليل خصائصها وأسبابها وانعكاساتها على الأمن القومي السوداني.

٢. منهج دراسة الحالة

بالتركيز على الحدود السودانية – الليبية كنموذج تطبيقي يوضح التفاعل بين العوامل الجغرافية والسياسية والأمنية.

٣. المنهج الاستقرائي

لاستخلاص النتائج العامة من خلال تتبع الوقائع والتقارير الرسمية والدولية.

٤. المنهج المقارن (بصورة جزئية)

عند تحليل التجارب الإقليمية في إدارة الحدود في دول الساحل والصحراء.

أدوات البحث:

* الوثائق الرسمية السودانية.

* التقارير الدولية (UNODC، UNDP، IOM، Small Arms Survey وغيرها).

* الدراسات الأكاديمية المحكمة.

* البيانات الإحصائية المتاحة خلال الفترة (2010-2023).

سادساً: حدود البحث

١. **الحد المكاني**: المنطقة الحدودية بين السودان وليبيا.

٢. الحد الزمني: 2010-2023

٣. الحد الموضوعي: الجرائم العابرة للحدود (تهريب البشر، السلاح، المخدرات، الهجرة غير الشرعية) وأثرها على الأمن القومي السوداني.

٤. الحد المنهجي: تحليل قانوني – أمني – استراتيجي دون التوسع في الجوانب العسكرية التفصيلية.

الإطار المفاهيمي والنظري:

مفهوم الجرائم العابرة للحدود:

أضحى موضوع الجرائم العابرة للحدود من أبرز القضايا التي تشغل اهتمام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، لما يشكله من تهديد مباشر للأمن القومي والسلم الاجتماعي، فقد أدت التطورات التكنولوجية، وسهولة حركة الأفراد والبضائع، وضعف الرقابة الأمنية على بعض المنافذ الحدودية، إلى تنامي هذه الظاهرة واتساع نطاقها بحيث لم تعد الجريمة محصورة داخل حدود دولة معينة، بل تجاوزت ذلك إلى أكثر من دولة، مما يتطلب تعاوناً دولياً لمواجهتها.

تعريف الجرائم العابرة للحدود:

يقصد بالجرائم العابرة للحدود تلك الجرائم التي تتخطى آثارها أو عناصرها الإقليمية حدود دولة واحدة لتشمل أكثر من دولة أخرى، سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ أو النتائج. (UNODC, 2013)

وقد عرّفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو ٢٠٠٠م) بأنها أي جريمة تكون ذات طابع عابر للحدود إذا ارتُكبت في أكثر من دولة، أو إذا تم جزء جوهري منها في دولة وأثرها في دولة أخرى، أو إذا اشترك فيها جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطها في أكثر من دولة.

وبذلك فهي تشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة غير المشروعة كتهريب المخدرات، وغسيل الأموال، وتهريب البشر، والإتجار غير المشروع بالأسلحة، وجرائم الإرهاب.

تُوضح هذه التعريفات مدى تعقيد الجرائم العابرة للحدود، إذ تتجاوز الآثار الوطنية لتطال عدة دول، سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ أو النتائج. هذا الطابع العابر يجعل مكافحتها صعبة، إذ لا يمكن لأي دولة وحدها مواجهتها بفعالية، بل تتطلب تعاوناً دولياً متكاملاً وتنسيقاً قانونياً وأمنياً بين الدول المتأثرة. كما أن

تنوع أشكال هذه الجرائم، من تهريب المخدرات وغسل الأموال إلى الاتجار بالبشر والأسلحة والإرهاب، يعكس الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل الجانب القانوني، الأمني، والاقتصادي.

خصائص الجرائم العابرة للحدود وأنماطها:

تتميز هذه الجرائم بجملة من الخصائص أهمها:

١. **الطابع الدولي**: إذ تتجاوز حدود الدولة الواحدة، سواء في التخطيط أو التنفيذ أو النتائج.

٢. **التنظيم والدقة**: غالباً ما ترتكب بواسطة شبكات منظمة عابرة للحدود ذات هيكل هرمي وتمويل كبير.

٣. **الخطورة على الأمن القومي**: لما تحدثه من آثار اقتصادية، اجتماعية، وسياسية تهدد استقرار الدول.

٤. **الاستفادة من التطور التكنولوجي**: حيث يتم استغلال وسائل الاتصال الحديثة في التخطيط والتمويه والتحويل المالي.

أما أنماطها فتشمل:

* **الإتجار غير المشروع**: بالمخدرات، الأسلحة، الآثار، والبشر.(UNODC, 2020)

* **الإرهاب الدولي**: الذي يعتمد على شبكات عابرة للحدود.(Williams, 2012)

* **الجرائم الاقتصادية والمالية**: كغسيل الأموال والاحتيال الإلكتروني.(Naima, 2005)

* **الجرائم البيئية**: مثل الإتجار غير المشروع بالحياة البرية والموارد الطبيعية. (UNODC, 2019)

الفرق بين الجرائم العابرة للحدود والجرائم الوطنية:

على الرغم من أن كلا النوعين يشتركان في كونها أفعالاً غير مشروعة يعاقب عليها القانون، إلا أن ثمة فروقاً جوهرية بينهما:

١. من حيث النطاق الجغرافي:

* الجريمة الوطنية تقع داخل حدود دولة واحدة وتقتصر آثارها عليها.
* الجريمة العابرة تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتشمل أكثر من دولة.

٢. من حيث الفاعلين:

* الجريمة الوطنية قد يرتكبها أفراد أو جماعات محلية.
* الجريمة العابرة غالباً ما تنفذها شبكات منظمة تمتد عبر عدة دول.(UNO-DC, 2013)

٣. من حيث الخطورة:

* الجريمة الوطنية تمثل تهديداً للأمن الداخلي.
* الجريمة العابرة تمثل تهديداً للأمن القومي والدولي معاً.(Williams, 2012)

٤. من حيث آليات المكافحة:

الجريمة الوطنية تواجه بتشريعات وطنية وأجهزة أمنية محلية.

الجريمة العابرة تستدعي التعاون الدولي والإقليمي، وتفعيل الاتفاقيات الدولية.(United Nations, 2000)

الأمن القومي:

يُعتبر الأمن القومي من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام كبير في الفكر السياسي والعلاقات الدولية، لكونه يعكس قدرة الدولة على حماية حدودها

ومصالحها الحيوية ضد التهديدات الداخلية والخارجية. ومع تزايد التحديات غير التقليدية، خاصة الجرائم العابرة للحدود، اتسع مفهوم الأمن القومي ليشمل أبعاداً متعددة تتجاوز الجانب العسكري إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (Buzan et al., 1998)

مفهوم الأمن القومي وأبعاده:

الأمن القومي هو «مجموع السياسات والإجراءات التي تعتمدها الدولة من أجل الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وصون سيادتها ووحدتها الوطنية من كل تهديد داخلي أو خارجي» (العقيد حسن أحمد، ٢٠١٨).

وقد أصبح الأمن القومي مفهوماً شاملاً يشمل (بوزان وآخرون، ١٩٩٨).

١. الأمن السياسي: حماية النظام السياسي والشرعية الدستورية من التدخلات والاختراقات الخارجية.

٢. الأمن الاقتصادي: ضمان استقرار الموارد الحيوية والاقتصاد الوطني من آثار التهريب والجرائم المالية.

٣. الأمن الاجتماعي: صون النسيج الاجتماعي من التفكك، ومواجهة الهجرات غير الشرعية والاتجار بالبشر.

٤. الأمن العسكري: التصدي للعدوان وحماية الحدود الوطنية من تسلل الجماعات المسلحة.

٥. الأمن البيئي: مواجهة التهديدات المرتبطة بالموارد الطبيعية كالنفط والمياه والحدود الصحراوية.

٦. الأمن الإنساني: حماية الأفراد من الفقر والحرمان والنزاعات المسلحة.

في الحالة السودانية – الليبية، يظهر بوضوح أن الجرائم العابرة للحدود، مثل تهريب البشر والأسلحة والمخدرات، تمثل تهديداً مباشراً لهذه الأبعاد جميعاً، حيث

تنعكس على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي للبلدين.

نظريات الأمن ودورها في تفسير الظاهرة:

تناولت الأدبيات الأكاديمية الأمن القومي بعدة نظريات تساعد في تفسير التهديدات المرتبطة بالجرائم العابرة للحدود:

١. النظرية الواقعية: تركز على القوة العسكرية كأداة لحماية الدولة من التهديدات، وهو ما يفسر اعتماد السودان وليبيا على الجهود الأمنية والعسكرية في ضبط الحدود.(Shaw, Reitano, Hunter & Joldersma, 2014)

٢. النظرية الليبرالية: تؤكد على التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة، مثل التعاون بين دول الجوار أو عبر الاتفاقيات الإقليمية.(International Crisis Group, 2017)

٣. الأمن الإنساني: ينقل الاهتمام من الدولة إلى الإنسان، ويرى أن تهريب البشر أو انتشار الجريمة المنظمة تهديد مباشر لحياة الأفراد.(UNDP, 1994)

٤. الأمن الشامل: يجمع بين مختلف الأبعاد (سياسي، اقتصادي، اجتماعي، عسكري) ويفسر كيف أن الجرائم العابرة للحدود لا تقتصر على تهديد واحد بل تمتد إلى مجمل مصالح الدولة.(Buzan et al., 1998)

٥. نظرية الاعتماد المتبادل: تبرز أن العولمة والانفتاح الاقتصادي سهّلا حركة السلع والأفراد، لكنها أيضاً زادت من فرص الجريمة المنظمة العابرة للحدود. (UNODC, 2013)

توضح هذه النظريات المختلفة أن الأمن القومي ليس مجرد مسألة عسكرية أو حدودية، بل هو مفهوم متعدد الأبعاد يتطلب النظر في الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية للتهديدات العابرة للحدود. فالنظرية الواقعية تركز على ضبط الحدود والقوة العسكرية، بينما تؤكد النظرية الليبرالية على أهمية التعاون الدولي

والاتفاقيات الإقليمية لمواجهة التحديات المشتركة. من جانب آخر، يسلط الأمن الإنساني الضوء على حماية الأفراد من المخاطر المباشرة مثل تهريب البشر والجريمة المنظمة، فيما يقدم الأمن الشامل رؤية تكاملية تشمل جميع مصالح الدولة المتأثرة بالجرائم العابرة للحدود. كما تبرز نظرية الاعتماد المتبادل كيف أن العولمة والانفتاح الاقتصادي يمكن أن يساهما في زيادة فرص هذه الجرائم، ما يؤكد الحاجة لتنسيق استراتيجي بين الدول على المستويات كافة لضمان الأمن القومي بشكل فعال.

العلاقة بين الجرائم العابرة للحدود والأمن القومي:

العلاقة بين الجرائم العابرة للحدود والأمن القومي علاقة وثيقة وطردية، حيث أن تنامي هذه الجرائم يفضي إلى تزايد التهديدات للأمن القومي، ويمكن إبراز هذه العلاقة في النقاط التالية:

(العقيد حسن أحمد، ٢٠١٨؛ محمد عبد الله، ٢٠٢١).

١. البعد السياسي: الجرائم العابرة للحدود تسهم في إضعاف سلطة الدولة عبر دعم الجماعات المتمردة، أو إمدادها بالسلاح القادم عبر الحدود.

٢. البعد الاقتصادي: عمليات التهريب وغسيل الأموال تؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني، وتحرم الدولة من موارد مالية كبيرة.

٣. البعد الاجتماعي: الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر يخلقان أزمات سكانية وأمنية واجتماعية، تهدد التماسك الداخلي.

٤. البعد الأمني والعسكري: انتشار الأسلحة عبر الحدود يسهم في إذكاء النزاعات الداخلية المسلحة، كما هو الحال في النزاع المسلح في دارفور والجنوب الليبي.

وفي الحالة السودانية – الليبية، يتضح أن هشاشة الرقابة على الحدود المشتركة، الممتدة لآلاف الكيلومترات عبر الصحراء، جعلت منها بيئة خصبة لانتشار تهريب البشر والسلاح والمخدرات، الأمر الذي انعكس سلباً على الأمن القومي للسودان

من خلال:

- زيادة النشاط المسلح للجماعات المتمردة.
- تدهور الوضع الاقتصادي بسبب فقدان الموارد.
- ارتفاع معدلات الجريمة الداخلية وتنامي شبكات تهريب البشر نحو أوروبا.

الحدود السودانية - الليبية: الإطار الجغرافي والسياسي:

تشكل الحدود السودانية – الليبية أحد أبرز العوامل المؤثرة على الأمن القومي السوداني، نظراً لطولها وصعوبة مراقبتها، وارتباطها المباشر بالأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا منذ ٢٠١١م (Ali, 2020) طبيعتها الصحراوية الشاسعة، وقلة الكثافة السكانية، تجعلها صعبة المراقبة، وتوفر بيئة ملائمة للجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر، مما يهدد الأمن القومي السوداني مباشرة (Osman, 2020; Mohamed, 2019).

الخصائص الجغرافية والأمنية للحدود:

١. الامتداد الطولي والطبيعة الصحراوية: تمتد الحدود لمسافة تقارب ٣٨٠ كم عبر إقليم دارفور حتى العمق الليبي، وغالبيتها صحراء قاحلة ووعرة، ما يسهل التسلل والتهريب.(Abdallah, 2019; Osman, 2020)

٢. التركيب السكاني والامتداد القبلي: توجد على جانبي الحدود مجموعات قبلية لها امتداد اجتماعي وثقافي مشترك، ما يسهل التحركات غير الرسمية للأفراد والسلع.(Ali, 2020; Al-Tayeb, 2021)

٣. ضعف الرقابة الأمنية والبنى التحتية: غياب الطرق المعبدة والمراكز الأمنية الدائمة والخدمات الحكومية يزيد من هشاشة الرقابة، خاصة بعد تدهور الوضع الأمني الليبي منذ ٢٠١١م (United Nations, 2017; Mohamed, 2019).

الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا بعد ٢٠١١م

٤. **الفراغ الأمني**: انهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وظهور جماعات مسلحة متعددة الولاءات.(United Nations, 2017)

٥. الانقسام السياسي: وجود حكومات وبرلمانات متنافسة أدى إلى إضعاف السلطة المركزية.(Ali, 2020)

٦. انتشار السلاح والجماعات الإرهابية: ليبيا تحولت إلى مخزن كبير للأسلحة، مع تنامي نشاط داعش والقاعدة واستغلال الوضع الأمني الهش للتحرك بحرية .(Small Arms Survey, 2018; UNODC, 2020)

٧. تأثير على السودان: زيادة تهريب السلاح، نمو شبكات تهريب البشر والمخدرات، ودعم بعض الحركات المسلحة السودانية.(Ahmed, 2020)

انعكاس العلاقات السودانية – الليبية على إدارة الحدود:

١. مرحلة التعاون قبل ٢٠١١م:تنسيق أمني وسياسي نسبي، واتفاقيات لضبط الحدود وتبادل المعلومات.(Mohamed, 2019)

٢. مرحلة ما بعد ٢٠١١م:ضعف التعاون الرسمي نتيجة الانقسام الليبي، ما أتاح المجال أمام شبكات التهريب.(Ali, 2020)

٣. المحاولات الإقليمية للتعاون:مشاركة السودان في مبادرات الاتحاد الإفريقي والآلية الرباعية مع دول الجوار الليبي (تشاد، النيجر، ليبيا)، لكن ضعف الالتزام الليبي حدّ من فاعلية هذه الجهود (United Nations, 2017).

أنماط الجرائم العابرة للحدود في المنطقة

١. تهريب البشر والهجرة غير الشرعية:المنطقة ممراً رئيسياً لشبكات تهريب المهاجرين من دول القرن الإفريقي عبر السودان إلى ليبيا وأوروبا.(IOM, 2019)

٢. تهريب الأسلحة: ليبيا مصدر مهم للأسلحة غير المشروعة التي تغذي

النزاعات المسلحة في السودان (Small Arms Survey, 2018).

٣. الاتجار بالمخدرات: تستخدم الحدود لنقل المخدرات بما يضر بالصحة العامة والاستقرار الاجتماعي (UNODC, 2020).

٤. الجماعات المسلحة والإرهاب: استغلال هشاشة الرقابة الحدودية للتحرك بحرية بين البلدين (Al-Tayeb, 2021).

انعكاسات الجرائم العابرة للحدود على الأمن القومي السوداني

١. البعد السياسي: دعم الحركات المتمردة بالسلاح والمال، وإطالة أمد النزاعات المسلحة .(Mohamed, 2019)

٢. البعد الاقتصادي: خسائر مالية وفقدان السيطرة على الموارد والضرائب، واستنزاف الاقتصاد في محاربة التهريب والجريمة المنظمة.(Ahmed, 2020)

٣. البعد الاجتماعي: تفاقم النزوح واللجوء وزيادة معدلات الجريمة داخل المجتمع.(Osman, 2018)

٤. البعد الأمني والعسكري: انتشار الأسلحة غير المشروعة وزيادة العنف المسلح في دارفور والمناطق الحدودية.(Small Arms Survey, 2018)

الخلاصة:

تُظهر التجربة السودانية – الليبية أن الطبيعة الجغرافية للحدود، مقترنة بالأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا بعد ٢٠١١م، خلقت تحديات كبيرة أمام السودان في إدارة حدوده الغربية. كما أن تذبذب العلاقات الثنائية انعكس سلباً على فعالية التنسيق الأمني، ما جعل هذه الحدود مسرحاً رئيسياً للجرائم العابرة للحدود ذات التأثير المباشر على الأمن القومي السوداني. (Osman, 2020; United Nations, 2017)

أشكال الجرائم العابرة للحدود وأثرها على الأمن القومي السوداني:

تُعد الجرائم العابرة للحدود من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه السودان، خصوصاً عبر حدوده مع ليبيا. وفي هذا المبحث، لا يقتصر دور الباحث على عرض الحقائق، بل يقوم بتحليل الظواهر وتفسير انعكاساتها على الأمن القومي السوداني، مستنداً إلى الأدبيات والمصادر الأكاديمية.

الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر:

يشير الباحث إلى أن الحدود السودانية، الليبية تمثل ممراً رئيسياً لعبور المهاجرين غير الشرعيين من دول القرن الإفريقي مروراً بالسودان وصولاً إلى ليبيا وأوروبا، ويعلق على الظاهرة كالتالي:

* **شبكات تهريب البشر**: يرى الباحث أن هذه الشبكات تستغل ضعف الرقابة الأمنية لتحقيق أرباح ضخمة، مما يستدعي تعزيز الاستراتيجيات الأمنية والرقابية. (Global Initiative, 2017)

* انتهاكات حقوق المهاجرين: الباحث يوضح أن المهاجرين يتعرضون للاعتداء والاستغلال الجنسي والعمل القسري، ويؤكد أن معالجة هذه الانتهاكات تحتاج تعاوناً بين الدولة والمنظمات الدولية.(IOM, 2019)

* الضغوط الأمنية والسياسية على السودان: يعتبر الباحث أن كون السودان دولة عبور يزيد من الضغوط الداخلية والخارجية، ويقترح وضع خطط إقليمية للحد من هذه التحديات.(International Crisis Group, 2017; IOM, 2019)

الأثر الاقتصادي:

يشدد الباحث على أن الجرائم العابرة للحدود تُضعف الاقتصاد السوداني بشكل مباشر، ويحلل كل تأثير على حدة:

* **خسائر مالية**: يرى الباحث أن تهريب السلع الأساسية والوقود يقلل

الإيرادات الوطنية، ويعتبر أن تعزيز الرقابة الحدودية وتفعيل الإجراءات القانونية يمثل أداة أساسية لحماية الاقتصاد الوطني.(Small Arms Survey, 2018)

* **فقدان الموارد الجمركية:** يوضح الباحث أن الأنشطة غير الرسمية تهدد الموارد العامة، ويقترح وضع خطط دقيقة لتقليل التهرب الجمركي وتحسين الرقابة المالية.(African Development Bank, 2020)

* **انتشار تجارة المخدرات:** يرى الباحث أن هذه الظاهرة تضعف الإنتاجية الوطنية وتزيد الإنفاق الحكومي على المكافحة، ويؤكد على ضرورة دمج الجوانب الأمنية والاجتماعية لمواجهتها.(UNODC, 2020)

* **استنزاف موارد الدولة:** يحلل الباحث أن تكاليف مكافحة التهريب وتأمين الحدود تؤثر على مشاريع التنمية، مما يبرز الحاجة إلى سياسات شاملة للحدود توازن بين الأمن والتنمية.(World Bank, 2019)

الأثر الاجتماعي والثقافي:

يشدد الباحث على أن تأثير الجرائم العابرة للحدود يتجاوز الجانب الاقتصادي ليطال المجتمع والثقافة:

* **تفكك النسيج الاجتماعي:** يرى الباحث أن انتشار السلاح والجريمة المنظمة يضعف التماسك الاجتماعي، ويقترح تنفيذ برامج توعية ومجتمعية للحد من هذه الظواهر.(International Crisis Group, 2017)

* **ارتفاع معدلات الجريمة:** يشير الباحث إلى زيادة السرقات والسطو والعنف المسلح في المناطق الحدودية، ويعتبر أن التدخل المبكر من السلطات المحلية أساسي للحفاظ على الأمن المجتمعي. (Global Initiative, 2017)

* **تهديد الهوية الثقافية:** يوضح الباحث أن تدفق الجماعات الأجنبية عبر الهجرة غير الشرعية يخلق احتكاكات ثقافية واجتماعية، ويدعو إلى برامج دمج وتوعية للحد

من هذا التهديد.(IOM, 2019)

* **تدهور الأوضاع الإنسانية**: يبين الباحث أن النزوح والهجرة الداخلية والفقر والبطالة تزيد من هشاشة المجتمع، ويؤكد على ضرورة تدخلات إنسانية وتنموية عاجلة.(UNHCR, 2020)

الأثر السياسي والدبلوماسي:

يركز الباحث على أن الجرائم العابرة للحدود تؤثر مباشرة على السياسة والدبلوماسية:

* **إضعاف سلطة الدولة**: يشير الباحث إلى أن عدم القدرة على ضبط الحدود يضعف هيبة السودان داخلياً وخارجياً، ويؤكد على أهمية تعزيز سيادة الدولة وفعالية الأجهزة الأمنية.(International Crisis Group, 2017)

* **توتر العلاقات مع الجوار**: يرى الباحث أن الاتهامات أحياناً بتساهل السودان تؤثر على العلاقات الإقليمية، مما يستدعي تنسيقاً أكبر وتعاوناً أمنياً بين الدول المجاورة (Small Arms Survey, 2018).

* **ضغوط دولية**: يبرز الباحث أن المساعدات الدولية مرتبطة بالتعاون في الحد من الهجرة غير الشرعية، ويقترح وضع استراتيجيات تفاوضية قوية للتعامل مع الضغوط الخارجية.(European Union, 2019)

* **تأثير على السيادة الوطنية**: يحلل الباحث أن التدخلات الدولية المحتملة تتطلب سياسات وطنية مرنة وقوية، مع وضع خطط متكاملة لإدارة الحدود والسيطرة على الظواهر غير المشروعة (UNODC, 2020).

الخلاصة:

يخلص الباحث إلى أن الجرائم العابرة للحدود عبر الحدود السودانية ـ الليبية ليست مجرد تهديد أمني، بل خطر شامل يطال الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، السياسة

والدبلوماسية. ويؤكد الباحث أن الحلول تتطلب نهجاً متعدد الأبعاد يجمع بين الأمن، التعاون الإقليمي، التنمية، وحماية حقوق الإنسان، مع وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد لتقليل تأثير هذه الظاهرة على الأمن القومي السوداني.

ـ أثر الجرائم العابرة للحدود على الأمن القومي السوداني:

يشير الباحث إلى أن الجرائم العابرة للحدود تمثل تهديداً متعدد الأبعاد للأمن القومي السوداني، خاصة عبر الحدود الغربية مع ليبيا، حيث تسهّل الظروف الجغرافية والسياسية انتشار هذه الجرائم. ويحلل الباحث تأثيراتها على أربعة مستويات:

الأثر الأمني والعسكري:

يرى الباحث أن هذه الجرائم تهدد الأمن العسكري والسيادة الوطنية عبر:

* **انتشار السلاح غير المشروع:** تهريب الأسلحة يغذي الجماعات المسلحة في دارفور والمناطق الغربية، ما يزيد من حدة النزاعات الداخلية.(Small Arms Survey, 2018)

* **تزايد الهجمات على المنشآت الأمنية:** يوضح الباحث أن نقاط التفتيش والمراكز الأمنية تتعرض للهجوم أو الابتزاز نتيجة تهريب البشر والمخدرات، ما يضع ضغوطاً كبيرة على القوات الأمنية (UNODC, 2020).

* **إضعاف السيطرة على الحدود:** يبرز الباحث أن طول الحدود وصعوبة مراقبتها يتيح تسلل العناصر الإجرامية بسهولة، مهدداً السيادة الوطنية.(International Crisis Group, 2017)

* **زيادة الأعباء على القوات المسلحة:** يبين الباحث أن الأجهزة الأمنية تتحمل مسؤوليات كبيرة، مما يرهق الموارد العسكرية.(African Centre for the Study and Research on Terrorism, 2019)

الأثر الاقتصادي:

يشدد الباحث على أن الجرائم العابرة للحدود تُضعف الاقتصاد الوطني بطرق عدة:

* **خسائر مالية مباشرة:** تهريب السلع والوقود يقلل الإيرادات، ويؤكد الباحث ضرورة تعزيز الرقابة

(World Bank, 2019).

* **انتشار الاقتصاد الموازي:** يوضح الباحث أن الجرائم تسهل ظهور أسواق سوداء للسلع والمخدرات، ما يضر بالإنتاجية الوطنية.(UNODC, 2020)

* **تكاليف مكافحة الجريمة:** يرى الباحث أن الإنفاق على الأمن والعمليات العسكرية يرهق الميزانية العامة.(African Development Bank, 2020)

* **تأثير على الاستثمار والتنمية:** يبرز الباحث أن عدم الاستقرار الحدودي يثبط المستثمرين ويؤثر على التنمية في المناطق الغربية.(OECD, 2018)

الأثر الاجتماعي والثقافي:

يؤكد الباحث أن هذه الجرائم تؤثر على النسيج الاجتماعي والثقافي:

* **تفكك النسيج الاجتماعي:** انتشار السلاح والجريمة المنظمة يضعف التماسك الاجتماعي، ويقترح الباحث برامج توعية مجتمعية.(International Crisis Group, 2017)

* **تأثر الهجرة غير الشرعية:** يوضح الباحث أن تدفق المهاجرين يخلق أزمات اجتماعية

وسكانية.(IOM, 2019)

* **تهديد الهوية الثقافية:** يرى الباحث أن التداخل السكاني والثقافي بين القبائل

والمهاجرين يزيد الاحتكاكات الإجتماعية.(UNHCR, 2020)

* **تفاقم الفقر والبطالة:** يشير الباحث إلى أن الاعتماد على التهريب كمصدر دخل مؤقت يفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.(Global Initiative, 2017)

الأثر السياسي والدبلوماسي:

يرى الباحث أن الجرائم العابرة للحدود تؤثر على السياسة والدبلوماسية السودانية:

* **إضعاف سلطة الدولة:** عدم ضبط الحدود يضعف هيبة السودان داخلياً وخارجياً.(International Crisis Group, 2017)

* **توتر العلاقات مع دول الجوار:**يوضح الباحث أن الاتهامات المتبادلة تحد من التنسيق الإقليمي

(Small Arms Survey, 2018).

* **ضغوط دولية:** يبرز الباحث أن المساعدات غالباً مرتبطة بالتعاون في الحد من الهجرة غير الشرعية، ما يستدعي سياسات تفاوضية مدروسة.(European Union, 2019)

* **تأثير على السيادة الوطنية:** يرى الباحث أن التدخلات الدولية المحتملة تتطلب استراتيجيات وطنية قوية.(UNODC, 2020)

جهود السودان في مكافحة الجرائم العابرة للحدود:

يحلل الباحث جهود السودان ويبرز مواقف الدولة:

* **التشريعات الوطنية:** وضع السودان قوانين جنائية لمكافحة التهريب، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، وتشكيل وحدات متخصصة مثل قوات الدعم السريع ووحدات حرس الحدود(Sudan Ministry of Justice, 2018; UNODC, 2020).

* **التعاون الإقليمي والدولي**: يوضح الباحث مشاركة السودان في الاتحاد الإفريقي، الآلية الرباعية لدول جوار ليبيا، التعاون مع الاتحاد الأوروبي، الاتفاقيات الثنائية، ومبادرات الأمم المتحدة(African Union, 2019; EU, 2019).

* **التحديات**: يشير الباحث إلى صعوبات طول الحدود، ضعف الإمكانات التقنية، الوضع الأمني الهش في ليبيا، تداخل القبائل، الضغوط الدولية، والفساد الإداري والأمني، مما يحد من فاعلية الإجراءات (International Crisis Group, 2017; World Bank, 2019).

الخلاصة:

يخلص الباحث إلى أن الجرائم العابرة للحدود عبر الحدود السودانية ـ الليبية تمثل تهديداً شاملاً للأمن القومي السوداني، وتؤثر على الاقتصاد والمجتمع والثقافة والسياسة والدبلوماسية. ويؤكد الباحث أن مواجهة هذه الجرائم تتطلب نهجاً متعدد الأبعاد يجمع بين الأمن، التشريع، التنمية، التعاون الإقليمي والدولي، واستراتيجيات طويلة الأمد لإدارة الحدود وحماية الأمن القومي(UNODC, 2020; International Crisis Group, 2017).

الخاتمة:

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من تحليل لطبيعة الجرائم العابرة للحدود وأثرها المباشر وغير المباشر على الأمن القومي السوداني، وبالتركيز على الحدود السودانية – الليبية كنموذج تطبيقي، يتضح أن هذه الظاهرة تمثل واحدة من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه الدولة السودانية في المرحلة الراهنة. فقد أثبتت الدراسة أن الانفلات الأمني في ليبيا بعد عام ٢٠١١م كان عاملاً رئيسياً في تفاقم أنشطة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وأن ضعف القدرات الوطنية في مجال الرقابة والسيطرة على هذه المساحات الشاسعة من الحدود، ساهم في تنامي أنشطة التهريب والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات. كما تبين أن هذه الجرائم لا تقف عند حدّها الأمني، بل تمتد آثارها لتطال الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السودان.

وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب مقاربة شاملة، تقوم على تفعيل التشريعات الوطنية بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية، وتطوير القدرات الأمنية والتقنية للدولة السودانية، إلى جانب تفعيل التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، فضلاً عن الاهتمام بالتنمية المتوازنة في المناطق الحدودية كخط دفاع استراتيجي ضد تمدد هذه الأنشطة غير المشروعة. وبذلك يمكن القول إن تعزيز الأمن القومي السوداني في مواجهة الجرائم العابرة للحدود لن يتحقق إلا من خلال الجمع بين البُعد الأمني والتنموي والدبلوماسي في إطار رؤية تكاملية شاملة.

أولاً: أهم النتائج:

١. تبيّن أن الجرائم العابرة للحدود (الإتجار بالبشر، تهريب السلاح والمخدرات، الهجرة غير الشرعية) تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي السوداني بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢. وُجدت علاقة وثيقة بين حالة الانفلات الأمني في ليبيا بعد عام ٢٠١١

وتفاقم أنشطة الجريمة المنظمة عبر الحدود السودانية – الليبية.

٣. ضعف قدرة الدولة السودانية على ضبط الحدود الممتدة جغرافياً ساعد على تنامي الظاهرة، نتيجة قلة الإمكانات البشرية والتقنية.

٤. الجريمة المنظمة العابرة للحدود ساهمت في تغذية النزاعات الداخلية، وزادت من مخاطر الإرهاب والتمرد المسلح داخل السودان.

٥. الجهود السودانية المبذولة حتى الآن – على الرغم من أهميتها – ما تزال محدودة وغير كافية في ظل تعقّد الظاهرة وتشابكها إقليمياً ودولياً.

ثانياً: أهم التوصيات:

١. تعزيز التشريعات الوطنية وتحديث القوانين الخاصة بمكافحة التهريب والإتجار بالبشر وغسيل الأموال بما يتماشى مع الإتفاقيات الدولية.

٢. تطوير القدرات الأمنية والتقنية عبر تزويد قوات حرس الحدود والأجهزة المعنية بوسائل مراقبة حديثة وأنظمة إنذار مبكر.

٣. تفعيل آليات التعاون والتنسيق الإقليمي مع ليبيا والدول المجاورة، إضافة إلى الشراكات الدولية مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

٤. إنشاء قاعدة بيانات وطنية وإقليمية مشتركة لرصد وتتبع أنشطة الجريمة المنظمة على الحدود.

٥. التركيز على البُعد التنموي للحدود عبر تنمية المجتمعات الحدودية وخلق فرص إقتصادية للحد من إنخراطها في أنشطة التهريب.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. البسيوني، محمد. (٢٠١٥). الأمن القومي: المفاهيم والأبعاد. القاهرة: دار الفكر العربي.

٢. حسن، أحمد محمد. (٢٠١٨). الجريمة المنظمة عبر الوطنية. القاهرة: دار النهضة العربية.

٣. سلامة، أحمد عبدالعزيز. (٢٠١٧) القانون الدولي الجنائي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

٤. عبد العزيز، محمد. (٢٠١٤). الحدود السودانية وتحديات الأمن القومي. الخرطوم: مركز الدراسات السودانية.

٥. السنوسي، إدريس. (٢٠٢٠). الهجرة غير الشرعية عبر السودان إلى ليبيا: الأبعاد والانعكاسات، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.

٦. الزين يوسف، محمد. (٢٠١٩). الجرائم العابرة للحدود وأثرها على الأمن القومي السوداني: دراسة حالة دارفور (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم).

٧. الأمم المتحدة. (٢٠٠٠). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها نيويورك: الأمم المتحدة.

٨. جمهورية السودان. (١٩٩١). القانون الجنائي السوداني. الخرطوم: وزارة العدل.

٩. جمهورية السودان. (٢٠٠٣). قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الخرطوم: وزارة العدل.

١٠. جمهورية السودان. (٢٠١٥). قانون الجوازات والهجرة. الخرطوم: وزارة الداخلية.

١١. هلال، علي الدين. (٢٠٠٦). النظام الدولي والأمن القومي العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

12. African Centre for the Study and Research on Terrorism. (2019). Illicit arms flows and security in the Sahel. Al-

giers: ACSRT.

13. African Development Bank. (2020). African economic outlook 2020. Abidjan: AfDB.

14. African Union. (2019). AU Peace and Security Council reports on Libya and the Sahel. Addis Ababa: AU.

15. Ahmed, H. (2018). الأمن القومي العربي في ظل التحديات الإقليمية. القاهرة: المركز القومي للبحوث.

16. Buzan, B., Waever, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A new framework for analysis. Lynne Rienner.

١٧. بوزان، باري، وآخرون. (1998). الأمن: إطار جديد للتحليل. لندن: لين رينر.

18. Chatham House. (2025). How migrant smuggling has fuelled conflict in Libya. https://www.chathamhouse.org

19. Chr. Michelsen Institute (CMI). (2022). Local perceptions and experiences of smuggling and human trafficking in Sudan. https://www.cmi.no

20. ENACT Africa. (2021). Sudan, Chad and Libya knit together as illicit markets enable conflict economy. https://enactafrica.org

21. European Union. (2019). EU Emergency Trust Fund for Africa: Annual report. Brussels: EU.

22. Global Initiative Against Transnational Organized Crime. (2017). The human conveyor belt: Trends in human trafficking and smuggling in post-revolution Libya. Geneva: GI-TOC.

23. Global Organized Crime

Border insecurity and transnational crime in the Sahel. African Security Review, 28(3), 210–225.

29. Naim, M. (2005). Illicit: How smugglers, traffickers and copycats are hijacking the global economy. Anchor Books.

30. OECD. (2018). States of fragility 2018: Building resilience to shocks and crises. Paris: OECD Publishing.

31. Osman, A. (2020). Sudan and Libya border security challenges. Journal of African Security Studies, 15(2), 88–104.

32. Shaw, M., Reitano, T., Hunter, M., & Joldersma, C. (2014). The political economy of trafficking and trade in the Sahara. Geneva: GI-TOC.

33. Small Arms Survey. Index. (2021). Sudan country profile. https://africa.ocindex.net

24. International Crisis Group. (2017). How the Islamic State rose, fell and could rise again in the Maghreb. Report No. 178. Brussels: ICG.

25. International Crisis Group. (2017). Managing trafficking in northern Niger. Africa Report No. 285. Brussels: ICG.

26. International Organization for Migration (IOM). (2019). Migration trends in Libya and the Sahel. Geneva: IOM.

27. Maghrebi. (2024). Libya is a boiling cauldron of drugs and arms trafficking. https://maghrebi.org

28. Mohamed, A. (2019).

(2018). Libya armed groups and the regional impact. Geneva: Small Arms Survey.

34. Small Arms Survey. (2018). Libya's firearms market and its impact on the Sahel. Geneva: SAS.

35. Sudan Ministry of Justice. (2018). National legislation on combating human trafficking and money laundering. Khartoum: Government of Sudan.

36. The Conflict Archives. (2019). Drugs and smugglers: Libya as a haven for transnational crime. https://theconflictarchives.com

37. UNDP. (1994). Human development report 1994: New dimensions of human security. New York: Oxford University Press.

38. UNHCR. (2020). Global trends: Forced displacement in 2020. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees.

39. United Nations. (2000). United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto (Palermo Convention). New York: United Nations.

40. United Nations. (2017). Report of the Panel of Experts on Libya established pursuant to resolution 1973 (2011). New York: United Nations.

41. UNODC. (2013). Transnational organized crime in West Africa: A threat assessment. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

42. UNODC. (2019). World

wildlife crime report: Trafficking in protected species. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

43. UNODC. (2020). Global report on trafficking in persons 2020. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

44. UNODC. (2020). Global report on firearms trafficking 2020. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

45. UNODC. (2020). World drug report 2020. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

46. Williams, P. (2012). Transnational organized crime and national security. Washington, DC: National Defense University Press.

47. World Bank. (2019). Sudan economic memorandum: Strengthening resilience for inclusive growth. Washington, DC: World Bank